الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية القطرية تجاه إسرائيل وحماس بعد أكتوبر ٢٠٢٣

Continuity and Change in Qatari Foreign Policy Towards Israel and Hamas after October 2023

م.د. هاندر عبدالخالق محمد

كلية العلوم السياسية- جامعة صلاح الدين -أربيل

hander.mohammed@su.edu.krd

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤/٥/١٠ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٤/٩/١٩

الملخص

منذ أواخر التسعينات وإلى غاية انطلاق ثورات الربيع العربي، تمكَّنت قطر من أن تصبح لاعبًا سياسيًّا إقليميًّا مهمًّا داخل منظومة النظام الإقليمي العربي. ثمَّ إنَّ شراكة دولة قطر الأمنية مع واشنطن شكَّلت حجر الأساس الذي بُني عليه برنامجها القائم على دبلوماسية التمويل والوساطة والمبادرة إلى حل النزاعات والحيلولة دون نشوب صراعات أخرى، وكان من شأن ذلك أن يمنح دولة قطر درجة أكبر من الاستقلالية في سياستها الخارجية.

وإنَّ أحد أهمّ معالمِ سياسةِ قطرِ الخارجية هو مبدأ الوساطة الذي تعتمد عليه هذه السياسة، حيثُ أسست الدوحةُ نُموذجًا بارزاً في حَلِّ النزاعات الإقليمية والدولية، وبذلك تسعى قطر لاكتساب القوة الناعمة التي تساهم في تقوية شرعيتها ومكانتها. وإنَّ مبادرات الوساطة والسياسة الخارجية القطرية ودوافعها صممت عمدًا لوضع قطر على الخريطة العالمية.

كلمات مفتاحية: التغيير في السياسة الخارجية، السياسة الخارجية القطرية، الوساطة القطرية، حرب غزة، مستقبل علاقة قطر مع حماس وإسرائيل.

Abstract

From the late 1990s until the outbreak of the Arab Spring revolutions, Qatar was able to become an important regional political player within the Arab regional system. Qatar's thriving security partnership with Washington formed the cornerstone upon which its program was built based on diplomacy of financing, mediation, and initiative to resolve conflicts and prevent the outbreak of other conflicts, which gave Qatar a greater degree of independence in its foreign policy. One of the most important features of Qatar's foreign policy is the principle of mediation on which this policy is based, as Doha established a prominent model in resolving regional and international conflicts, and thus Qatar seeks to acquire soft power that contributes to strengthening its legitimacy and position. Qatar's mediation initiatives and foreign policy and their motives were deliberately designed to put Qatar on the world map.

Keywords: Change in foreign policy, Qatari foreign policy, Qatari mediation, Gaza war, future of Qatar's relationship with Hamas and Israel.

مقدمة

على مدار العقود الماضية، تميزت السياسة الخارجية القطرية بأنَّها سياسة محايدة في التعامل مع الأطراف المتصارعة بغية الوصول إلى الوساطة وأن تكون وسيطاً مقبولاً لدى هذه الأطراف المتنازعة. وهناك عدة أسباب جوهرية ومحورية لاستناد على هذا المبدأ في سياستها الخارجية، منها: أنَّ قطر تمرُّ بحالة توتر شبه دائم بين بعض القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة، إذ تعاني من مشاكل حدودية مع جارتها المملكة العربية السعودية، وتتواجه سياسة إيرانية جامحة نحو الهيمنة والنفوذ، وهذا السبب لا يترك لها خيارًا سوى اتباع سياسة خارجية مستقلة ومحايدة. لذا يعد تبني الوساطة والمفاوضات والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام خيارًا استراتيجيًا للمحافظة على سيادة قطر واستقلالها السياسي.

ومن جانب آخر، أضعفت الأزمة طويلة المدى بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جهة أخرى فرص إيران في اكتساب نصيب كبير من سوق تصدير الغاز الطبيعي المسال، وحصرت المنافسة في تصدير الغاز بين قطر والولايات المتحدة وأستراليا وروسيا. كما شكل تدهور العلاقات بين روسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جهة أخرى خاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، فرصة لقطر لتعويض الغاز الروسي بالنسبة لأوروبا.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى توضيح السياسة الخارجية القطرية مع إسرائيل وحماس بعد عملية طوفان الأقصى وحرب غزة في أكتوبر ٢٠٢٣. وأيضاً تسعى إلى البحث عن مدى الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية القطرية تجاه الطرفين نتيجة للمستجدات الإقليمية والدولية التي تحدث في أعقاب حرب غزة ٢٠٢٣ والتي تفرض سيناريوهات عديدة وتحديات جمة على السياسة الخارجية القطرية في التعامل مع الملف الفلسطيني الإسرائيلي، لذلك تسعى قطر إلى مواجهة هذه التحديات وإيجاد إقترابات في سياستها الخارجية لكي تواجه هذه السيناريوهات والتحديات.

أهمية البحث: تتميز أهمية هذا البحث في رصد السياسة الخارجية القطرية قبل حرب غزة ٢٠٢٣ وما بعدها لتحديد مدى التغيير والاستمرار في سياستها الخارجية. وكذلك نظراً لنتائج وتداعيات حرب غزة واتساع دائرة الصراع بين الأطراف المتنازعة والقوى الإقليمية، جاءت الدراسة لتسليط الضوء على السياسة الخارجية القطرية ومستقبلها في تعاملها مع هذه الأطراف المتنازعة.

إشكالية البحث: تعدُّ قطر كفاعل رئيس على الساحتين الدولية والإقليمية في استعمال الدبلوماسية الوقائية والوساطة كأداة فاعلة في فض العديد من النزاعات الدولية بطرق سلمية. حيث تعد ممارسة الوساطة جزءاً من مبادئ السياسة الخارجية القطرية. في هذا الإطار، برزت قطر كفاعل رئيس في مجريات معركة طوفان الأقصى، ونجحت في تكريس دورها وحضورها السياسي كأبرز وسيط في أزمات المنطقة وصراعاتها. ومع أنَّ عملية ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ كان يمكن أن تشكّل تحدّيًا مهمًا لقطر بحكم استضافتها للجزء الأكبر من قيادة حركة حماس، إلا أنَّها نجحت في تحويل التحدي إلى فرصة وعامل قوة يسهم في تعزيز فاعلية قطر وحضورها السياسي على المستوى الإقليمي والدولي. رغم هذا أنَّ الوضع

الحالي تغير بشكل جذري نتيجة عملية طوفان الأقصى وحرب غزة. وهذا التغيير يجعل قطر أمام خيارين في التعامل مع هذه القضية، وهما: هل تتغير السياسة الخارجية القطرية في التعامل مع إسرائيل وحماس، أم تستمر سياستها الخارجية ضمن سيناريوهات قادمة بشأن نتائج وتداعيات الحرب بين الطرفين؟

فرضية البحث: في سياق نتائج وتداعيات حرب غزة بين حماس وإسرائيل بعد أكتوبر ٢٠٢٣، وفي ظل سيناريو التغيير في السياسة الخارجية القطرية تجاه حماس، هناك مسارين أساسيين، هما: المغادرة الجزئية لبعض قادة حماس، وإبقاء عدد من القادة. وأمَّا سيناريو استمرار الوضع القائم أفضل وأهم لأمريكا وإسرائيل، لأنهما يعلمان جيداً أنَّ العثور على بديل للقناة الدبلوماسية القطرية المستعد للعمل مع "حماس" غير محتمل.

منهج البحث: يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي، لوصف وتحليل معطيات واقع السياسة الخارجية القطرية في إطار علاقاتها الاقليمية والدولية في تسوية العديد من الأزمات الاقليمية والعربية بطرق سلمية.

محتويات البحث: قُسِمَت الدراسةُ على مقدمة ومبحثين رئيسين، يتناول الأول إطار نظري للمفاهيم الأساسية والسياسة الخارجية القطرية، ويحتوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب أساسية.

والمبحث الثاني يتطرق إلى التغيير والاستمرار في السياسة الخارجية القطرية تجاه حماس وإسرائيل بعد حرب غزة، ويتناول هذا المبحث ثلاثة مطالب أساسية أيضاً. وأخيراً وفي الختام تقوم الدراسة ببيان أهم النتائج التي وصلت إليها.

المبحث الأول: إطار نظري للمفاهيم الأساسية والسياسة الخارجية القطرية

تتغير السياسة الخارجية للدول وتتكيف مع التغييرات الخارجية والداخلية على حد سواء، والتغيير في السياسة الخارجية عبارة عن إعادة توجه سياسة الدولة الخارجية بشأن قضية ما من القضايا المتعلقة بها خلال فترة قصيرة نسبيا من الزمن، كما يظهر في التغييرات السلوكية في تفاعلات الدولة مع غيرها في بيئة السياسة الدولية.

من أهم القضايا التي تتواجه السياسة الخارجية القطرية في الوقت الحالي هي العلاقة مع حماس وإسرائيل والولايات المتحدة بعد عملية طوفان الأقصى وحرب غزة، ويترتب على هذا الملف، مستقبل هذه العلاقة، وكيفية التعامل مع البدائل المتاحة، وتحديد واختيار أفضلها وأقربها لمبادئ سياستها الخارجية.

يحتوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب أساسية، فيتناول الأول مفهوم التغيير والاستمرار في السياسة الخارجية كمفاهيم رئيسة للدراسة، وفي الثاني يسلط الضوء على الموقع الجيوسياسي القطري في ارساء دعائم السياسة الخارجية، وفي الثالث والأخير يقوم بدراسة استراتيجية السياسة الخارجية القطرية في الوساطة بين الفواعل الدولية المتنازعة.

المطلب الأول: مفهوم التغيير والاستمرار في السياسة الخارجية

انطلاقا من إنَّ السياسة الخارجية هي ذلك الفعل الموجه نحو تحقيق أهداف محددة سلفا من قبل السلطات الحكومية إزاء كيانات خارج الدولة (يمكن أن تكون دول أو فواعل من غير الدول)، وانطلاقاً من

أنَّ السياسة الخارجية هي عملية يتعامل فيها مع بيئة متحركة مليئة بالتفاعلات الناتجة عن تداخل العديد من المتغيرات، وهذا ما يجعلنا نواجه في كثير من الأحيان صعوبة في الوقوف على أبعاد و محددات هذه البيئة المتميزة بالتغير وعدم الثبات، وهو ما يجعل السياسة الخارجية عملية لا تنقطع عنها صفة الديناميكية المتسمرة، ويصبح التحول صفة ملازمة للسياسة الخارجية[١].

بصورة عامة، يتناول مفهوم التغيير في أدبيات السياسة الخارجية أسماء عديدة مثل التكيف السياسي، إعادة هيكلة السياسة الخارجية، وإعادة توجيه السياسة الخارجية، ويعد موضوع الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية من السمات المهمة التي تميز السياسة الخارجية عن غيرها من السياسات. ويميز شارلز هيرمان بين أربعة أشكال من التغيير في السياسة الخارجية[٢]:

الأول/ التغيير التكيفي: وهو تغيير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها والأدوات السياسية كما هي.

الثاني/ التغيير البرنامجي، ويقصد به إلى تغيير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف.

الثالث/ التغيير في الأهداف، ويشير إلى تغيير أهداف السياسة الخارجية ذاتها وليس مجرد تغيير الأدوات.

الرابع/ التغيير في توجهات السياسة الخارجية، –وهو أكثر أشكال التغيير تطرفاً–، وهو يقصد به تغيير التوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك تغيير الأدوات والاستراتيجيات والأهداف.

ويرى هيرمان أنَّ الشكل الأول من التغيير لا يعد تغييرا في السياسة، وأنَّ الأشكال الثلاثة الأخرى هي التي يمكن أن تضف في إطار التغيير في السياسة الخارجية

بناء على ذلك، يمكن تعريف التغيير في السياسة الخارجية بأنَّها: "التغييرات التي تعتري السياسة الخارجية للوحدة الدولية، إمَّا نتيجة للتغير في السلطة السياسية وتغير النظام السياسي داخل الدولة، أو لسبب سعيها للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية من حولها. بمفهوم آخر تغيير السياسة الخارجية هو تلك التحولات التي يمكن أن تطرأ على السياسة الخارجية لدولة ما من حيث توجهاتها أو سلوكها أو أدواتها أو أهدافها"[٣].

وفي نفس السياق، حدد جيمس روزنا و (James Rosenau) [*] أربعة أنماط للتكيف في السياسة الخارجية لمواجهة المستجدات والتغيرات التي تواجه صانعي القرار والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية. النمط الأول أطلق عليه التكييف الوقائي Preservative Adaptation، وفيه يحدث التغيير في السياسة الخارجية استجابة لمتغيرات ومتطلبات داخلية وخارجية معاً. النمط الثاني يحدث فيه التغيير في السياسة الخارجية كنوع من الإذعان لمتغيرات البيئة الخارجية ولذا أطلق عليه روزناو التكييف الإذعاني Adaptation Acquiescent. ثمَّ هناك التغير في السياسة الخارجية الذي يحدث استجابة لمتغيرات ومتطلبات ناعبة من البيئة الداخلية التكييف الصلب Intransigent Adaptation. وأخيراً قد يحدث تكييف أو تغيير في السياسة الخارجية دون أن يكون هناك تغيرات في البيئتين الداخلية والخارجية ولكن

يأتي بمبادرة من صانعي القرار وبتشجيع منهم الكيف المتقدم Promotive Adaptation، ويرى روزناو أنَّ السلوك الخارجي للدولة عادة، يأخذ أخذ الأنماط الأربعة السابقة والتي لكل منها انعكاسات مختلفة على درجة الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية(٤).

أمَّا مفهوم الإستمرار في السياسة الخارجية يأتي بمعنى إستمرار النخبة الحاكمة في الحفاظ على نمط السياسة الخارجية تجاه البيئة الدولية. ويرى توماس نيكولسون (Tomas Niklasson) أنَّ مفهومي إستمرار السياسة الخارجية والإستقرار السياسي مترابطين مع بعضهما البعض، الأمر الذي يفسر أسباب إستمرار النظام في السلطة لفترة طويلة. لذلك إنَّ أنصار تغير السياسة الخارجية لا يغيرون السياسة الخارجية، بل يساهمون في إستقرار النظام، حيث يفحص النظام البدائل المتاحة، وفي النهاية يكون الإستقرار هو الخيار الأمثل للنظام(٥).

لذلك يرى كجيل جولدمان (Kjell Goldmann)(*) أنَّ الدولة تسعى إلى الالتزام بسياستها المتبعة والميل إلى الاستقرار فيها، وذلك تحت تأثير عوامل أطلق عليها اسم المثبتات، ومنها العامل الإدارية، العوامل السياسية، العوامل الإدراكية، والعوامل الدولية(٦).

يمكن القول، إنَّ تغيير السياسة الخارجية يدلُ على تحولات تحدث في السياسة الخارجية بشكل عام من حيث التوجهات والأهداف والأدوار، أو التغيير في القرارات والسلوكيات، أو أولوية إستخدام أدواتها، أو درجة المصلحة في قضاياها. وإنَّ الإستمرار في السياسة الخارجية هي عبارة عن أن تنتهج النخبة الحاكمة وصانع القرار سياسة معينة للاندماج والتكييف مع الوضع القائم.

المطلب الثاني: الموقع الجيوسياسي القطري في إرساء دعائم سياستها الخارجية

منذ أواخر التسعينات وإلى غاية انطلاق ثورات الربيع العربي، تمكَّنت قطر من أن تصبح لاعبًا سياسيًّا إقليميًّا مهمًّا داخل منظومة النظام الإقليمي العربي. ثمَّ إنَّ شراكة دولة قطر الأمنية مع واشنطن شكَّلت حجر الأساس الذي بُني عليه برنامجها القائم على دبلوماسية التمويل والوساطة والمبادرة إلى حل النزاعات والحيلولة دون نشوب صراعات أخرى، وكان من شأن ذلك أن يمنح دولة قطر درجة أكبر من الاستقلالية في سياستها الخارجية. وقد تعزَّز نشاط قطر على الساحة الدولية خلال منتصف العقد الأخير من الألفية الماضية بفضل رافدين مهمين، هما: نمو المداخيل الهائلة المتأتية من إنتاج وتصدير مصادر الطاقة (النفط والغاز) والتأثير غير المسبوق لشبكة الجزيرة الإعلامية (*) في قطر (٧).

يمكن القول، أضعفت الأزمة طويلة المدى بين إيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جهة أخرى فرص إيران في اكتساب نصيب كبير من سوق تصدير الغاز الطبيعي المسال، وحصرت المنافسة في تصدير الغاز بين قطر والولايات المتحدة وأستراليا وروسيا. كما شكل تدهور العلاقات بين روسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من جهة أخرى خاصة بعد الغزو الروسي لأوكرانيا، فرصة لقطر لتعويض الغاز الروسي بالنسبة لأوروبا.

من الجدير بالذكر، تقع قطر في منطقة حيوية واقتصادية وجيوسياسية مهمة، لذلك استفادت من مصادر الدخل الحيوية والاستراتيجية التي تملكها في سياستها الخارجية. كذلك هي صاحبة ثالث أكبر احتياطي للغاز في العالم بعد روسيا وإيران، وكذلك أصبحت الآن ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي السائل في العالم بعد الولايات المتحدة وأستراليا حسب إحصائيات وزارة الطاقة الأمريكية للنصف الأول من ٢٠٢٣[٨].

يلاحظ وجود كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في قطر قد عزز من أهميتها لدى صناع القرار الأمريكي لتأمين وصول الغاز الطبيعي للسوق العالمي، ومنع عملاقا الغاز الطبيعي روسيا الاتحادية وإيران من السيطرة على سوق الغاز، ناهيك عن رغبة قطر حماية نفسها لذلك عقدت اتفاقيات أمنية عدة مع الولايات المتحدة كانت بدايتها اتفاقية الإطار الاستراتيجي عام ١٩٩٢ التي أدت لإقامة أهم قواعد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهي "قاعدة العُديد" التي تضم أكبر تواجد عسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط كذلك توجد قواعد السيلية، والظعاين، فضلاً عن ذلك استخدام قطر لدبلوماسيتها لعدة قضايا بما يتماشى مع مصالح الولايات المتحدة[٩]. وبجانب علاقاتها إقتصادية وسياسية واسعة مع الولايات المتحدة، طورت قطر علاقاتها مع إيران وتركيا القوتين الإقليميتين البارزتين أيضاً لتكون فاعلاً بارزاً ومؤثراً في المنطقة.

لقد أصبح جلياً، إنَّ قدرة قطر على لعب دور استقلالي في سياستها الخارجية رغم صغر حجمها يعتمد على مواردها الاقتصادية وعلاقاتها مع جارتها العربية السعودية والعراق وإيران، وفيما يتعلق بدور السياسة الخارجية فإنَّ الحيوية المتمثلة في مصادر الطاقة ومقاومة هيمنة الدول الاقليمية واستخدام القوى الخارجية موازنتها معاً لحماية نفسها وابقاء العلاقات هادئة ضمن منطقة الخليج[١٠].

وفي ضوء ذلك، قد ساعد وجود الغاز الطبيعي في قطر على تبوؤها مكانة عالمية في سوق الطاقة، وأنَّ أهميتها كقطب عالمي بدأت بالتزايد نتيجة لزيادة الطلب على الغاز ناهيك عن الأزمة التي أحدثتها الحرب الروسية على أوكرانيا في بداية شهر شباط ٢٠٢٢، والخطر الذي يواجه سوق الطاقة العالمي لاسيما دول أوربا التي تعتمد على الغاز الروسي، وتزداد أهمية قطر مع رغبة الولايات المتحدة بضمان وصول الغاز الطبيعي لحلفائها، والمحافظة على استقرار أسعاره بعيداً عن هيمنة روسيا على السوق العالمي، ويمنح قطر وزناً حيوياً وجيوبولتيكياً مؤثراً بغض النظر عن صغر مساحتها، حتى لدى صانع القرار الروسي الذي يسعى لكسب قطر، ناهيك عن وجود مخزونات قطر في منطقة ملتهبة دائماً خاصة مع وجود إيران، ومِن ثَمَّ فإنَّ ذلك يعزز قيمتها ودورها في حجم التأثير العالمي، كما يُعد الغاز القطري السبب الأول في قوة قطر الجيومالية التي مكنتها من بناء علاقات دولية وإقليمية واسعة[١١].

وإضافة إلى ما سبق، أثبتت قطر بوضوح أنَّه في الوقت الذي تُعدُّ فيه القوة العسكرية شديدة الحيوية بالنسبة للأمن القومي، فإنَّ التوظيف الذكي للقوة الاقتصادية يمكنه أيضًا لعب دور مهم في المساهمة في تأمين استقرار الدولة [١٢].

صفوة القول، إنَّ موقع قطر جيوسياسي ومصادرها حيوية له تأثير بالغ في السياسة الخارجية القطرية رغم صغر حجمها، حيث وجود كميات كبيرة من الغاز عزز من أهميتها لدى صناع القرار الأمريكي لتأمين وصول الغاز الطبيعي للسوق العالمي، ومنع عملاقا الغاز الطبيعي روسيا الاتحادية وإيران من السيطرة على سوق الغاز. وبالأخص بعد الحرب الروسية على أوكرانيا في بداية شهر شباط ٢٠٢٢، والخطر الذي يواجه سوق الطاقة العالمي لاسيما دول أوربا التي تعتمد على الغاز الروسي.

المطلب الثالث: استراتيجية السياسة الخارجية القطرية في الوساطة بين الفواعل الدولية المتنازعة

تعتمد دولة قطر على مبدأ التعامل وإرضاء كل الأطراف الإقليمية والدولية في سياستها الخارجية، وبناء علاقتها مع تلك الأطراف المتصارعة في آن واحد، وأن تكون الوسيط المقبول ما بين الأطراف المتنازعة في المنطقة، لذلك تعد ممارسة الوساطة جزءاً من مبادئ السياسة الخارجية القطرية، إذ تسعى قطر لتعزيز حضورها الدولي عبر آليات منها: ممارسة دور الوساطة. وهناك عدة أسباب جوهرية ومحورية لاستناد على هذا المبدأ في سياستها الخارجية، منها: أنَّ قطر تمرُّ بحالة توتر شبه دائم بين بعض القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة، إذ تعاني من مشاكل حدودية مع جارتها المملكة العربية السعودية، وتتواجه سياسة إيرانية جامحة نحو الهيمنة والنفوذ، فدفع هذا السبب إلى أن تتبنى سياسة تسوية المنازعات والأزمات بالطرق السلمية والدبلوماسية.

بمفهوم آخر، "إنَّ الموقع الجغرافي لدولة قطر ووقوعها بين قوتين متنافستين رئيستين: المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، لا يترك لها خيارًا سوى اتباع سياسة خارجية مستقلة ومحايدة. لذا يعد تبني الوساطة والمفاوضات والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام خيارًا استراتيجيًا للمحافظة على سيادة قطر واستقلالها السياسي"(١٣).

من هذا المنطلق، انتهج صانع القرار القطري منهج بناء علاقات متينة مع الدول المؤثرة إقليمياً ودولياً سواء كانت تلك العلاقات سياسية، اقتصادية، ثقافية، أو غيرها، بغرض تقوية موقف قطر على مستوى كل الميادين، والحصول على الحماية عن طريق الاتفاقيات الأمنية والقواعد العسكرية الموجودة فيها ولاسيما الأمريكية والتركية، وتجنب نفسها أن تكون طرفاً مباشراً في أي نزاع بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة، والاحتفاظ بعلاقات مرنة معها. وفي نفس السياق، بسبب حجم تأثير إيران السياسي وقوتها الاقتصادية ولاسيما الطاقوية، وموقع قطر قبالة السواحل الإيرانية ونتيجة لما تشهده المنطقة من توترات مستمرة بين إيران والولايات المتحدة وحلفائها في الخليج ولا سيما المملكة العربية السعودية، ولكثرة ما تشهده علاقة السعودية وقطر من خلافات بعد تنامي دورها وسعيها لكسب نفوذ دبلوماسي خارج المظلة السعودية، لذلك قامت بالنأي عن أي تصادم يحدث مع إيران وتطوير علاقاتها معها حتى وإن كان ذلك بالضد من السعودية والإمارات والبحرين (١٤).

لابُدَّ من الإشارة، إنَّ ضمان نجاح استراتيجيات السياسة الخارجية القطرية يعود إلى الثروة الهائلة والحوافز المادية التي تساهم في تقليل مستوى الصراع من ناحية. كما تضمنت الجوانب الرئيسة لسياسة

الدولة الحفاظ على علاقات مفتوحة مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من ناحية أخرى. وهذا يدل على أنَّ الوسيط الناجح هو الذي يستطيع أن يتحدث مع الجميع. واتبعت قطر استراتيجية تشكيل شراكات مع عدة دول من بينها الولايات المتحدة الأميركية. بعبارة أخرى، اتبعت قطر استراتيجية المناورة، وهي تهدف إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الجميع بغض النظر عن سياساتهم المتناقضة بعضهم تجاه بعض، ولا سيما إيران والسعودية [١٥].

ولعل من المفيد أن نؤكد، إنَّ الدعم الأمريكي للدبلوماسية القطرية وجهودها في تسوية الأزمات المقلقة للأمن الغربي عموماً لم يأت إلا بعد أن أدركت واشنطن بأنَّ سياساتها أدت إلى تعقيد الأمور، وفشلت كل الوساطات والمبادرات التي طرحت لتسوية هذه الصراعات، حتى وإن كانت تتسم بالواقعية أحيانا، إلا أنها لم تحظ بموافقة كل الأطراف التي شككت أصلا بسياسات هذه القوى التي لها حساباتها الخاصة في المنطقة [١٦].

يُلاحظُ من خلال القراءة الأولية، إنَّ أحد أهمِّ معالمِ سياسةِ قطرِ الخارجية هو مبدأ الوساطة الذي تعتمد عليه هذه السياسة، حيثُ أسست الدوحةُ نُموذجًا حيوياً بارزاً في حَلِّ النزاعات الإقليمية والدولية، ويبدو أنها ماضية في سعيها إلى إعادة إحياء وتنشيط ذلك المبدأ الذي استطاعت الدوحة من خلاله في مرحلةٍ ما، أن ترسم صورةً ذهنية لها في العقل الباطن للمجتمع الدولي، مرتبطةً بأدوارها التي حققتها في هذا المجال [١٧].

لقد أصبح واضحاً، إنَّ جهود الوساطة القطرية تهدف أيضًا إلى صون الأمن في الجوانب المالية والاقتصادية للدولة، فعلى سبيل المثال استثمرت دولة قطر بعد وساطة دارفور عام ٢٠١١ بامتلاك الأراضي الزراعية لتحقيق برنامج الأمن الغذائي الوطني لدولة قطر، وبذلك تسعى لاكتساب القوة الناعمة التي تساهم في تقوية شرعيتها ومكانتها. وإنَّ مبادرات الوساطة والسياسة الخارجية القطرية ودوافعها صممت عمدًا لوضع قطر على الخريطة ى العالمية [١٨].

من الجدير بالذكر، نجحت قطر في جعل نفسها وسيطًا مقبولًا في مختلف النزاعات في الشرق الأوسط؛ فتوسطت بين "فتح" و"حماس" أكثر من مرة لرأب الصدع في العلاقة بين الطرفين منذ تفجر الخلاف بينهما بعد فوز حماس في انتخابات عام ٢٠٠٦ التشريعية، ثم استئثارها بحكم قطاع غزة منذ حزيران ٢٠٠٧. كما توسطت قطر في الصراع بين حكومة الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح والحوثيين خلال الحروب الست التي خاضها الطرفان في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩. كما توسطت قطر بين معمر القذافي والدول الغربية لحل "أزمة لوكربي" التي اتهمت فيها الدول الغربية نظام العقيد بالمسؤولية عن تفجير طائرة ركاب أميركية فوق إسكتلندا عام ١٩٨٩، وتوسطت بين الولايات المتحدة وطالبان، بحيث أنشأت لهذه الأخيرة مكتبًا في الدوحة لتسهيل التواصل بين الطرفين [١٩]، وكذلك برزت قطر من بين جميع اللاعبين الإقليميين الذين كثفوا جهودهم الدبلوماسية في أعقاب عملية "طوفان الأقصى"؛ لأنَّها حققت نتائج في دورها كوسيط في صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس [٢٠].

واستخلاصا ممَّا سلف، تستند دولة قطر إلى مبدأ التعامل وإرضاء كل الأطراف الإقليمية والدولية في سياستها الخارجية، وبناء علاقتها مع تلك الأطراف المتصارعة في آن واحد، وأن تكون الوسيط المقبول ما بين الأطراف المتنازعة في المنطقة. والسبب الرئيس وراء هذا المبدأ في سياستها الخارجية، هو أنَّ قطر تمرُّ بحالة توتر شبه دائم بين بعض القوى الإقليمية المؤثرة في المنطقة، إذ تعاني من مشاكل حدودية مع جارتها المملكة العربية السعودية، وتتواجه سياسة إيرانية جامحة نحو الهيمنة والنفوذ، فدفع هذا السبب إلى أن تتبنى سياسة تسوية المنازعات والأزمات بالطرق السلمية والدبلوماسية، من جانب. وتهدف هذه السياسة أيضاً إلى صون الأمن في الجوانب المالية والاقتصادية للدولة من جانب آخر.

في هذا المنطلق، أبانَ دورُ دولةِ قطر كقوة دبلوماسية رائدة في تسوية الصراعات الدولية، بل تعدُّ قطر كفاعل رئيس على الساحتين الدولية والإقليمية في استعمال الدبلوماسية الوقائية والوساطة كأداة فاعلة في فض العديد من النزاعات الدولية. وممَّا ساعد قطر في القيام بهذا الدور، دبلوماسيتها الفعَّالة، وأجهزتها الإعلامية القوية، ومصالحها الدولية، وموقعها الجغرافي، وقدراتها الاقتصادية الهائلة، وعلاقاتها المتميزة مع قوى دولية متعددة.

المبحث الثاني: التغيير والاستمرار في مستقبل علاقات قطر مع إسرائيل وحماس بعد أكتوبر ٢٠٢٣

من ضمن سيناريوهات عدة لمستقبل قطاع غزة، نقل الآلاف من أعضاء حركة حماس إلى عدة دول مثل: قطر ولبنان وتركيا وإيران والعراق. ورغم أنَّ وجود حماس بصفة رسمية في الدوحة من عام ٢٠١٢ إثر مغادرة المكتب السياسي للحركة من دمشق نتيجة للأزمة السورية حينذاك في عهد باراك أوباما بطلب أميركي "ضمن تفاهمات قطرية أمريكية"[٢١] كما أشار إليها أيضاً رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية: "أنَّ وجود مكتب سياسي لحركة حماس في الدوحة بدأ عام ٢٠١٢ بهدف خلق قناة تواصل بينهم والإسرائيليين والأمريكيين"[٢٢]. إلا أنَّ الوضع الحالي تغير بشكل جذري نتيجة عملية طوفان الأقصى وحرب غزة.

سيناقش هذا المبحث علاقة قطر الدبلوماسية مع حماس وإسرائيل بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، ضمن سيناريو التغيير أم الإستمرار في السياسة الخارجية القطرية، من خلال المطالب الثلاثة الآتية:

المطلب الأول: الموقف القطري في عملية طوفان الأقصى وحرب غزة

برزت قطر كفاعل رئيس في مجريات معركة طوفان الأقصى، ونجحت في تكريس دورها وحضورها السياسي كأبرز وسيط في أزمات المنطقة وصراعاتها. ومع أنَّ عملية ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ كان يمكن أن تشكّل تحدّيًا مهمًا لقطر بحكم استضافتها للجزء الأكبر من قيادة حركة حماس، إلا أنَّها نجحت في تحويل التحدي إلى فرصة وعامل قوة يسهم في تعزيز فاعلية قطر وحضورها السياسي على المستوى الإقليمي والدولي [٢٣].

أعلنت قطر منذ السابع من أكتوبر موقفاً يدعو إلى التهدئة، لكنه يُحمِّل إسرائيل مسؤولية الأحداث؛ ففي بيان لوزارة الخارجية القطرية، صادر في اليوم نفسه، جاء: "تعرب دولة قطر عن قلقها البالغ إزاء

تطورات الأوضاع في قطاع غزة، وتدعو جميع الأطراف إلى وقف التصعيد والتهدئة وممارسة أقصى درجات ضبط النفس." وأضاف البيان: "وتحمل وزارة الخارجية إسرائيل وحدها مسؤولية التصعيد الجاري الآن بسبب انتهاكاتها المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني، وآخرها الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك تحت حماية الشرطة الإسرائيلية"[٢٤].

من الجدير بالذكر، قبل عملية طوفان الأقصى وحرب غزة، كان لقطر دور بارز في قطاع غزة من خلال تقديم المساعدات المالية بتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية، وبالأخص مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. بينما كانت تعمل قطر على تقديم الأموال لأسباب إنسانية ومدنية -كما يعلن مسؤولوها، فإنَّ نتنياهو كان يرى أنَّ هذه المساعدات تضمن الهدوء في قطاع غزة، عبر تسوية ضمنية مع "حماس"، وأنَّه بذلك تضمن منع حل الدولتين ببقاء الفلسطينيين مقسَمين بين سلطتين ضعيفتين؛ واحدة في غزة، والثانية في الضفة. وقد تم النظر إلى الدعم القطري لقطاع غزة من زوايا متعددة، فهذا الدعم، الذي بات مقبولاً ضمنياً أيضاً من جانب السلطة الفلسطينية، يُنظر إليه من زاوية أولى على أنه أساسي في منع تصفية القضية الفلسطينية، وذلك بدعم الصمود الفلسطيني، وبقاء الفلسطينيين على أرضهم، وقطع الطريق على المخططات الإسرائيلية لتهجيرهم. لكن هناك رؤية ثانية، أو ربما تفسير واستخدام إسرائيلي أميركي، وهو أنَّ المساعدات تمنع أيضاً انفجار الأوضاع، وتحد من المواجهة والمقاومة العنيفتين، وتساعد في احتواء حركة "حماس"، بينما تستمر إسرائيل في سياساتها التوسعية في الضفة الغربية وباقي فلسطين [٢٥].

وردّاً على الحملات السياسية والإعلامية الغربية -بالأخص الفرنسية-التي سعت للتحريض ضد قطر، وحاولت تحميلها مسؤولية عن تنفيذ هجوم السابع من أكتوبر على خلفية استضافتها لقيادة حركة حماس والدعم المالي الذي تقدمه لسكان قطاع غزة. جاء توضيحٌ صادر عن وزارة الخارجية القطرية في ٢٠٢٣/١٠/٩ أنَّ " قطر ليست داعماً مالياً لحماس، إنها تقدّم المساعدات إلى غزة، ووجهة المال واضحة تماماً. وأنَّ المساعدات القطرية منسّقة تماماً مع إسرائيل ومع الأمم المتّحدة والولايات المتحدة"[٢٦].

المطلب الثاني: سيناريو التغيير في السياسة الخارجية القطرية

ضمن سيناريو التغيير في السياسة الخارجية القطرية تجاه حماس، يرى البعض أنَّ الدوحة تخاطر بمواجهة كبرى مع إسرائيل والولايات المتحدة ما لم تغير سياساتها في التعامل مع حركة حماس في نهاية المطاف، وتطرد المكتب السياسي ومساعديه. لقد قامت قطر فعليًا بتسديد فاتورة غزة، ويمكن القول إنها تتحمل بعض المسؤولية عن الكارثة التي جلبتها هجمات السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ بسبب دعمها لحركة حماس منذ أمد بعيد [٢٧]. لذلك يرى سايمون هاندرسون (مدير برنامج برنشتاين لشؤون الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن): "أنَّ قطر تواجه أصعب إختبار له، وهو فصل الدوحة عن "حماس"، وإلا فإنَّه تواجه احتمال تخفيض كبير في مستوى العلاقات الثنائية الأكثر أهمية لقطر مع الولايات المتحدة"[٢٨].

من المعلوم، في بداية حرب غزة في ظل قرار إسرائيل والولايات المتحدة بإطالة أمد الحرب، اتجهت الأنظار إلى قطر التي تستضيف قادة بارزين من حركة حماس على رأسهم رئيس المكتب السياسي السابق إسماعيل هنية (الذي قتل في إيران)، في ظل توقعات بأن تضغط واشنطن على الدوحة للتخلي عن هؤلاء القادة. ورغم أنَّ وجود حماس بصفة رسمية في الدوحة كان بطلب أمريكي إلا أنَّ الوضع تغير بشكل جذري، فواشنطن التي كانت في السابق تضع في اعتبارها فتح قنوات تواصل مع حماس باتت الآن تدعم رغبة إسرائيل في الانتقام من الحركة واستهداف كبار قادتها، ولا يمكن أن تقبل أن يظلوا في الدوحة ليطلقوا من هناك تصريحات التهديد والوعيد عبر قناة الجزيرة التي تتهمها إسرائيل بالانحياز لحماس وقد تسعى لمنعها من التغطية؛ لذلك ربما الضغوط الأمريكية تدفع الدوحة إلى التراجع في علاقتها مع حركة حماس [٢٩].

في هذا الصدد، طلب أكثر من مئة سياسي أمريكي، الدوحة إلى طرد مسؤولي حماس من أراضيها. وقد جاء ذلك في خطاب وجهوه للرئيس الأمريكي تحت عنوان "ارتباطات (قطر) بحماس. غير مقبولة" [٣٠].

وتماشيا مع ما تم ذكره، في ظل سيناريو التغيير في السياسة الخارجية القطرية تجاه حماس، هناك مسارين أساسيين، نذكرهما خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: المغادرة الجزئية

يتمثل في المحافظة على الحد الأدنى من العلاقات الرسمية بين حركة حماس والدوحة، وذلك من خلال الإبقاء على عدد من القادة غير الفاعلين أو من غير المتهمين بشكل مباشر في التخطيط لهجمات ٧ أكتوبر، وهذا الخيار مرتبط بتعثر ضغوط الوسطاء على حماس لتقديم تنازلات تسهم في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ويرتبط أيضاً بقدرة الحركة على "المناورة" ونقل جزء من قادتها إلى عواصم أخرى، عربية وغير عربية.

وهذا الخيار ينسجم أصلاً مع سياسات حماس الخارجية من حيث توزيع قيادتها ومكاتبها على أكثر من عاصمة، وعدم الارتهان لدولة واحدة مهما كانت درجة القرب منها، حيث تحتفظ حماس بمكاتب تمثيلية رسمية يتواجد فيها عدد من قادتها في تركيا، ولبنان، والجزائر، وإيران، وماليزيا، وكان لها مكاتب سابقة في السودان، واليمن، وسوريا، وهو خيار ممكن التحقق، لكن بدرجة أقل من الخيار الأول [٣١].

الفرع الثاني: المغادرة الكلية

ويشمل إغلاق مكاتب حركة حماس في قطر ومغادرة كافة قادتها منها لجهة ثانية، وهذا الخيار مرتبط بوصول مباحثات التهدئة ومستقبل دور حماس السياسي إلى طريق مسدود تصبح معه الحركة عبء على الدوحة، وتهدد علاقاتها مع حلفائها وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، وبشكل يدفع الدوحة لخيار قطع علاقاتها مع حماس، بالإضافة إلى استعداد عواصم محددة لاستقبال قادتها، خاصة الرئيسيين منهم، كخالد مشعل، وموسى أبي مرزوق، وحتى اللحظة يبدو هذا المسار أقل احتمالاً من سابقه [٣٢].

المطلب الثالث: سيناريو استمرار الوضع القائم

من بداية اندلاع الحرب إلى الوقت الحالي، تؤكد قطر مكانها كوسيط مقبول من جميع الأطراف، وجزء أساسي من التفاعلات الدولية بشأن ما يجري في غزة، مع وجود نقاط خلاف واضحة بين الدوحة والإدارة الأميركية، ووجود رفض وإدانة دائمَين للسياسة الإسرائيلية. وبطبيعة الحال، يصعب التأكد من مستقبل الدور القطري في مرحلة ما بعد الحرب، أو حتى في المرحلة المقبلة من هذه الحرب، نتيجة لارتباط ذلك بعوامل كثيرة؛ أهمها مسارات الحرب ونتائجها، ومواقف الأطراف الأُخرى. لكن يمكن مقاربة هذا الدور إذا تم فهم السياسة القطرية، قبل وفي أثناء الحرب، ووضْع ذلك كلّه في إطار مفاهيم "إدارة" و"حل" الصراع، ويصبح ممكناً أيضاً وضْبع تصوُر كيف يمكن لكل طرف، وخصوصاً الفلسطيني والإسرائيلي، السعي لتركيبة يصبح الدور القطري فيها أكثر مساهمة في تحقيق الأهداف المتناقضة لكل طرف. ولفهم الدور القطري، هناك مقاربتان أساسيتان؛ الأولى: عقيدة السياسة الخارجية القطرية عموماً، وتحديداً تبنّي دور الوسيط في الصراعات الدولية، ولا سيما عبر الاتصالات مع الفواعل غير الدول، وخصوصاً المنظمات والتيارات الإسلامية. أمّا الثانية: فتتعلق بفهم الدور القطري، بمحددات وسياسات قطرية تخص المسألة الفلسطينية تحديداً، وتفاعُل هذه السياسات مع مواقف أطراف الصراع، وخصوصاً الموقف الإسرائيلي الذي ربما يميل إلى العودة إلى احتواء الصراع وتهدئته، أو حسمه بالقضاء على الفلسطينيين، في مقابل الطرف الفلسطيني الذي يسعى لتسوية سياسية تحقق له إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، على كامل الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧[٣٣].

يبدو واضحاً عند الولايات المتحدة وإسرائيل أنَّ العثور على بديل للقناة الدبلوماسية القطرية المستعد للعمل مع "حماس" غير محتمل [٣٤]. ويقول مراقبون إنَّه في حالة قيام قطر بطرد مسؤولي حماس من أراضيها فقد يقصدون دولة أخرى قد تكون أقل ميلاً واستعداداً للمساعدة في حالة دعت الضرورة إلى الشروع في عمل دبلوماسي. وفي مقابلة معDW، قال هيو لوفات، محلل شؤون الشرق الأوسط في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، إنَّ "الاتفاق بين إسرائيل وحماس بوساطة يمثل أول مكسب دبلوماسي مهم منذ بداية الحرب. هذا الاتفاق فرصة لإفساح المجال أمام التوصل إلى وقف كامل لإطلاق النار يستند على إطار دبلوماسي أوسع"[٣٥].

وعليه، فإنَّ سيناريو استمرار الوضع القائم مفيد ومهم لأمريكا وإسرائيل، وتتوقف هذه الفائدة على وجود قادة حركة حماس المبعدين في الدوحة؛ لأنَّ شخصيات المكتب السياسي في قطر تعد كيانات غير موجودة نسبيًا، وذراعًا دبلوماسيةً لعدو غير فعال ولا يشكل تهديدًا. في ظل مثل هذه الظروف، قد تقرر إسرائيل أن تترك الأمور على ما هي عليه، وتترك متنفسًا لقادة حركة حماس على شاشات التلفزة دون أي تأثير على الإطلاق [٣٦].

في هذا السياق، اعتمد التحرك القطري إلى حد كبير على استغلال الحاجة الملحة للأطراف الإسرائيلية والأميركية إلى علاج موضوع الأسرى الإسرائيليين، وبنت عليه عملية تفاوضية، من أهم أهدافها: تقديم المساعدات في قطاع غزة، والسعي لوقف إطلاق النار، ولولا مسألة "الرهائن"، والوساطة في إطلاقهم أو حتى توصيل الأدوية إليهم، لربما كانت قدرة الدوحة على التوسط هذه المرة أقل من السابق. ولخص رئيس الوزراء القطري تصوُر بلاده لمرحلة ما بعد الحرب بالقول: "نحن نرى أن الأولوية لنا، هي أولاً إنهاء هذه الحرب. (...) وبعد نهاية الحرب، إيجاد حل لوضع الضفة الغربية وغزة، ولا يمكن فصلهما عن بعضهما؛ الضفة الغربية وغزة يجب التعامل معهما كوحدة واحدة. بالنسبة لدعم دولة قطر للشعب الفلسطيني، هذه السياسة ستستمر، ولن تتأثر بالظرف السياسي. وما نريد حقاً رؤيته هو حل دائم للشعب الفلسطيني ومنحهم دولتهم في نهاية اليوم. وهذا سيكون الحل الوحيد الذي يحافظ على كل جهودنا واستثماراتنا في المدى الطويل"(٣٧).

من آثار ونتائج هذا السيناريو، بقاء قادة المكتب السياسي لحركة حماس في قطر، ومحافظة الحركة على مستوى علاقاتها الحالية معها، بتقديم الحركة مرونة في شروط مباحثات التهدئة وإطلاق سراح المحتجزين والموافقة على وقف إطلاق النار، والذي قد ينعكس على تخفيف الضغوط الدبلوماسية على الدوحة وتقوية موقفها بعد جولة سابقة ناجحة من الوساطة في ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣ إلى جانب مصر والولايات المتحدة. من جهة أخرى؛ يرتبط هذا المسار بخيارات اليوم التالي بعد الحرب، ودور حركة حماس في مستقبل قطاع غزة والقضية الفلسطينية بشكل عام، ويتعزز هذا المسار في حالة الوصول إلى تفاهمات إقليمية ودولية تبقي على دور لحماس في إدارة قطاع غزة، أو في النظام السياسي الفلسطيني. ويعد هذا المسار وارداً بشدة، في ظل عدم الإعلان القطري المباشر عن نيتها إبعاد قادة حماس أو تلميحها بذلك، وبسبب بقاء الأسباب الموجبة لاستضافة قطر لحماس، للقيام بدور الوساطة ما بين حماس وإسرائيل والولايات المتحدة، كما أن التلويح الأمريكي بإبعاد حماس من الدوحة جاء بوصفه أداة للضغط على حماس وليس قراراً مطلقاً، وهو ما يمكن أن تحمله تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية ماجد الأنصاري في ٢٤ مارس ٢٠٢٤ بقوله "إنه لا يوجد مبرر لإنهاء وجود مكتب حركة حماس في الدوحة بينما تستمر جهود الوساطة في حرب غزة، وأنّ قطر لا تزال ملتزمة بالوساطة، لكنها تعيد تقييم دورها"(٣٨).

إستناداً لما سبق، يُرجّح أن تواصل قطر خلال الفترة القادمة استراتيجيتها وجهودها النشطة في الوساطة من أجل التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة رغم ما يعترض ذلك من عقبات ناتجة عن تعنّت نتنياهو وإصراره على مواصلة عدوانه. ومن غير الواضح حتى اللحظة مدى تأثر جهود الوساطة القطرية بأي انفجار محتمل للأوضاع الإقليمية في حال تصاعدت المواجهة بين إسرائيل وكل من إيران وحزب الله على خلفية الاغتيالات الإسرائيلية الأخيرة لرئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية والمسؤول العسكري في حزب الله فؤاد شكر. كما يكتنف الغموض حجم التأثير المحتمل

لفوز المرشح الجمهوري دونالد ترمب في انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر القادم على دبلوماسية قطر ووساطتها وأدوارها النشطة في الملف الفلسطيني [٣٩].

خلاصة القول، في ظل المستجدات الحديثة، ستواجه السياسة الخارجية القطرية كيفية التعامل مع الملف الفسلطيني الإسرائيلي بعد عملية طوفان الأقصى وحرب غزة، وكيفية المحافظة على مبادئ سياستها الخارجية التي من ضمنها التعامل مع الكل، والعلاقة مع الأطراف المتنازعة بغية الوصول إلى تسوية الصراع بالوسائل الدبلوماسية السلمية. لذلك تصاعدت التساؤلات حول مستقبل علاقة قطر مع حماس والخيارات المتوفرة والبدائل المتاحة أمامهم، وتدور كل هذه الخيارات في دائرة التغيير أو الاستمرار في السياسة الخارجية تجاه هذه القضية.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، ذكرها كالآتي:

١. يعود ضمان نجاح استراتيجيات السياسة الخارجية القطرية إلى الثروة الهائلة والحوافز المادية التي تساهم في تقليل مستوى الصراع من جانب، وإلى الحفاظ على علاقات مفتوحة مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة من جانب آخر. واتبعت قطر استراتيجية تشكيل شراكات مع عدة دول ضمن استراتيجية المناورة التي تهدف إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الجميع بغض النظر عن سياساتهم المتناقضة بعضهم تجاه بعض.

٢. في ظل سيناريو التغيير في السياسة الخارجية القطرية تجاه حماس، هناك مسارين أساسيين، هما: المغادرة الجزئية لبعض قادة حماس وإبقاء عدد من القادة، وهذا الخيار ينسجم أصلاً مع سياسات حماس الخارجية من حيث توزيع قيادتها ومكاتبها على أكثر من عاصمة. والمغادرة الكلية وتعني إغلاق مكاتب حركة حماس في قطر ومغادرة كافة قادتها منها لجهة ثانية، ويبدو هذا الخيار حتى اللحظة أقل احتمالاً من سابقه.

٣. يبدو واضحاً عند الولايات المتحدة وإسرائيل أنَّ العثور على بديل للقناة الدبلوماسية القطرية المستعد للعمل مع "حماس" غير محتمل. وفي حالة قيام قطر بطرد قادة حماس من أراضيها فقد يقصدون دولة أخرى قد تكون أقل ميلاً واستعداداً للمساعدة في حالة دعت الضرورة إلى الشروع في عمل دبلوماسي. لذلك فإنَّ سيناريو استمرار الوضع القائم مفيد ومهم لأمريكا وإسرائيل، لأنَّ شخصيات المكتب السياسي في قطر تعد كيانات غير موجودة نسبيًا، وذراعًا دبلوماسيةً لعدو غير فعال ولا يشكل تهديدًا. في ظل مثل هذه الظروف، قد تقرر إسرائيل أن تترك الأمور على ما هي عليه.

٤. وعلى رغم من إنَّ الاستمرار أو التغيير محكومان بمبادئ السياسة الخارجية القطرية، إلا أنَّ الإستمرار هو السمة المميزة لسياسة قطر الخارجية تجاه حماس وإسرائيل كطرفي النزاع لأداء دور الوسيط المقبول الناجح بينهما في إطار توزيع الأدوار في السياسة الدولية.

الهوامش

(١) زينب فريح، ''تغيير السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات النظرية''، مجلة دفاتر السياسة والقانون/ كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد الحادي عشر، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٩)، ص ١٩.

(٢) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨)، ص ١٠٠.

(٣) زينب فريح، مرجع سابق، ص ٢٠.

(*) من مواليد ١٩٢٤ في فيلاديلفيا، بنسلفانيا، بالولايات المتحدة الأمريكية، هو باحث أمريكي ودكتور جامعي، رئيس سابق لجمعية الدراسات الدولية وهو من أشهر العلماء في دراسة نظريات السياسة العالمية والعلاقات الدولية والعولمة، له كثير من المنشورات والأعمال العالمية المحترفة المعترف بها عالميا، والتي يقرها الباحثون. ركز في ثقافته وتعليمه على ديناميكا السياسة العاملية والتداخل بينها وبين السياسة المحلية والشؤون الخارجية، وهو مؤلف لأعداد كبيرة من المقالات وأكثر من أربعين كتاباً، كان روزنو من الأوائل الذين طبقوا علم التعقيد كنظام بين حقول الدراسة من التحليل بالأصول في العلوم الصعبة إلى علم السياسة والشؤون الدولية. يعمل حاليا كأستاذ جامعي بالشؤون الدولية في مدرسة أليوت بجامعة جورج واشنطن للشؤون الدولية. ينظر إلى: ليندة عكروم، ''إسهامات جيمس روزنو في تفسير ظواهر العلاقات الدولية''، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول، المجلد السابع، (الجزائر، جامعة الشيخ العربي التبسي تبسة، ٢٠٢٣)، ص ٣٣٧-٣٣٨.

(٤) نورهان السيد الشيخ، دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة للحالة الروسية (١٩٨٥-١٩٩٦)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠)، ص ١٥.

(٥) د. عبد العزيز مربيد العنزي، ''الإستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٥-٢٠١٥)''، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الثاني، المجلد الثالث والعشرون، (القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢)، ص ٢٠٥.

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة ستوكهولم منذ عام ١٩٧٨، وهو الآن فخري. عميد كلية العلوم الاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٦. عمل زائراً في جامعة هارفارد، وجامعة برينستون، ومركز العلوم في برلين، والجامعة العبرية في القدس، وجامعة كولومبيا البريطانية، وجامعة ماكجيل. عضو في الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم والأكاديمية الملكية السويدية لعلوم الحرب. ينظر إلى: السيرة الذاتية للباحث في موقع جامعة ستوكهولم، https://2u.pw/biXmW1Md.

(٦) شمسة بوشناقة، ''التغير في السياسة الخارجية: دراسة نظرية''، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الرابع، (الجزائر، جامعة باتنة، ٢٠١٣)، ص ٢٣١.

(*) إستطاعت قطر أن توجه إمكاناتها المادية نحو التميز في الإعلام عبر إيجاد وصنع أكبر قناة أخبارية في الشرق الأوسط هي قناة الجزيرة الفضائية، حيث تمثل رؤية الحكومة القطرية وطبيعة سياستها الداخلية والخارجية، وتصنف هذه القناة منذ إنشائها في عام ١٩٩٦ ضمن كبريات القنوات الفضائية العالمية. فقد ساهم تأسيس قناة الجزيرة في دفع قطر إلى الأضواء الإقليمية والدولية؛ ممَّا أدى إلى ضمان سمعة الدولة بصفتها لاعبًا مؤثرًا في سياسات الشرق الأوسط. لذلك كسبت قطر ثقة المجتمع الإقليمي والدولي، وأصبحت وسيطًا مقبولًا ولاعبًا أساسيًا في الأزمات الدولية

والإقليمية ودون الإقليمية. ينظر إلى: ماجد حميد خضير، ''مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي''، مجلة دراسات دولية/ جامعة بغداد، العدد التاسع والأربعون، (بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ٢٠١١)، ص ٢٣٤-٢٣٦. وينظر أيضاً إلى: مطلق بن ماجد القحطاني – دانه بن منصور آل ثاني، ''سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية لمنازعات''، سياسات عربية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الواحد والخمسون، المجلد التاسع، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١)، ص ٩.

(٧) د. روري ميلر، النموذج القطري ومراجعة نظرية أمن "الدول الصغيرة"، تعريب: د. كريم الماجري، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨)، ص ٥. وينظر أيضاً إلى: د. جمال عبد الله، السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع؟، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤)، ص ٨.

(٨) بي بي سي، تقرير: كيف أصبحت قطر وسيطا في أزمات الشرق الأوسط وحروبه؟، موقع يمن فيوتشر، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١٢/١، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٨/٣٠، الساعة: ١١:٥٠ مساء، https://2u.pw/XhoOUdqJ.

(٩) د. ستار الركابي، ''الدول الصغيرة وأثر مساحتها على سلوكها السياسي: دولة قطر أنموذجاً''، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بؤتمر قسم الجغرافيا/ كلية الآداب، (بغداد، الجامعة العراقية، ٢٠٢٣)، ص ٧٥.

(١٠) ماجد حميد خضير، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(١١) د. ستار الركابي، مرجع سابق، ص ٦٦.

(١٢) د. روري ميلر، مرجع سابق، ص ٧.

(١٣) مطلق بن ماجد القحطاني – دانه بن منصور آل ثاني، مرجع سابق، ص ٩.

(١٤) د. ستار الركابي، مرجع سابق، ص ٧٣-٧٥.

(١٥) مطلق بن ماجد القحطاني – دانه بن منصور آل ثاني، مرجع سابق، ص ١٠.

(١٦) أثير ناظم عبد الواحد، ''دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية''، مجلة دراسات دولية/ جامعة بغداد، العدد الثالث والأربعون، (بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ٢٠١٠)، ص ١٢٣-١٢٤.

(١٧) د. جمال عبد الله، مرجع سابق، ص ٧.

(١٨) مطلق بن ماجد القحطاني – دانه بن منصور آل ثاني، مرجع سابق، ص ١١.

(١٩) مروان قبلان، ''سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا''، سياسات عربية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الثامن والعشرون، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧)، ص ٢٢.

(٢٠) د. فراس عباس هاشم، الدبلوماسية القطرية ومساراتها الجغرافية تجاه بؤر التوتر المضطرية، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٤)، ص ٨.

(٢١) عاطف جولاني، محددات الموقف القطري من معركة الطوفان الأقصى، إضاءات سياسية ١١، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٢٤)، ص ٢.

(٢٢) المركز الإعلامي، ''رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية يشدد على ضرورة الوصول إلى اتفاق لوضع حد للفظائع المرتكبة في غزة''، من خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى قطر الاقتصادي، ٢٠٢٤/٥/١٤، https://2u.pw/EJm9G66e.

(٢٣) عاطف جولاني، مرجع سابق، ص ١.

(٢٤) بيان وزراة الخارجية القطرية، ''قطر تعرب عن قلقها من تطورات الأوضاع في قطاع غزة وتدعو لوقف التصعيد والتهدئة''، في تاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، (الدوحة، إدارة الإعلام والاتصال، ٢٠٢٣). https://2u.pw/0OKeNFAK.

(٢٥) أحمد جميل عزم، قطر وتداعيات حرب ما بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر بين إدارة الصراع وحلِّه، (بيروت، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٤)، ص ٣.

(٢٦) عاطف جولاني، مرجع سابق، ص٣.

(٢٧) حسين إبيش، قطر قد تمتلك مفاتيح مستقبل حركة حماس وغزة، موقع معهد دول الخليج العربية في واشنطن، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١٢/١٨، تاريخ الزيارة: ٨/٣١/ ٢٠٢٤، الساعة: ٠٢:٥٠ صباحاً، https://2u.pw/vdNb0mu.

(٢٨) سايمون هاندرسون، علاقات قطر مع واشنطن وإسرائيل في مرحلة إختبار، موقع The Washington Institute near east policy، تاريخ النشر: ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الزيارة ٣١ آب ٢٠٢٤، الساعة ٠٢:١٠، https://2u.pw/jG9xKWv.

(٢٩) أندرياس كريغ – سنام وكيل، ''الضغوط الأمريكية قد تدفع قطر إلى التخلي عن قادة حماس''، صحيفة العرب، السنة ٤٦، العدد ١٢٩٢٩، السبت ٢٠٢٣/١٠/٢١، (لندن، مؤسّسة العرب العالمية للصحافة والنشر، ٢٠٢٣)، ص١.

(٣٠) كاثرين شير – جنيفر هولايس، لماذا نجحت الوساطة القطرية بين حماس وإسرائيل، تعريب: محمد عثمان، موقع DW، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١١/٢٤، تاريخ الزيارة: ٨/٣١/ ٢٠٢٤، الساعة: ١٢:٣٥ صباحاً، https://2u.pw/G6jRhTo.

(٣١) معهد ستراتيجيكس، مسارات الوجود السياسي لحركة حماس في قطر، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٤/٢٨، تاريخ الزيارة: ٨/٣١/ ٢٠٢٤، الساعة: ١٢:٢٥ صباحاً، https://2u.pw/yVRall49.

(٣٢) المرجع نفسه.

(٣٣) أحمد جميل عزم، مرجع سابق، ص ٢.

(٣٤) سايمون هاندرسون، مرجع سابق.

(٣٥) كاثرين شير –جنيفر هولايس، مرجع سابق.

(٣٦) حسين إبيش، مرجع سابق.

(٣٧) أحمد جميل عزم، مرجع سابق، ص ١١–١٢.

(٣٨) معهد ستراتيجيكس، مرجع سابق.

(٣٩) عاطف جولاني، مرجع سابق، ص ٤–٥.

قائمة المراجع

الكتاب

١) د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٨).

أطروحة الدكتوراه

١) نورهان السيد الشيخ، دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية: دراسة للحالة الروسية (١٩٨٥-١٩٩٦)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠).

البحوث العلمية

١) أثير ناظم عبد الواحد، ''دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية''، مجلة دراسات دولية/ جامعة بغداد، العدد الثالث والأربعون، (بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ٢٠١٠).

٢) د. ستار الركابي، ''الدول الصغيرة وأثر مساحتها على سلوكها السياسي: دولة قطر أنموذجاً''، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بمؤتمر قسم الجغرافيا/ كلية الآداب، (بغداد، الجامعة العراقية، ٢٠٢٣).

٣) د. عبد العزيز مريبد العنزي، ''الإستمرار والتغير في السياسة الخارجية السعودية أثناء فترة حكم الملك عبد الله بن عبد العزيز (٢٠٠٥-٢٠١٥)''، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الثاني، المجلد الثالث والعشرون، (القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٢٢).

٤) د. فراس عباس هاشم، الدبلوماسية القطرية ومساراتها الجغرافية تجاه بؤر التوتر المضطربة، (بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٤).

٥) زينب فريح، ''تغيير السياسة الخارجية: مسح لأهم المقاربات النظرية''، مجلة دفاتر السياسة والقانون/ كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الأول، المجلد الحادي عشر، (الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٩).

٦) شمسة بوشناقة، ''التغير في السياسة الخارجية: دراسة نظرية''، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد الرابع، (الجزائر، جامعة باتنة، ٢٠١٣).

٧) ليندة عكروم، ''إسهامات جيمس روزنو في تفسير ظواهر العلاقات الدولية''، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول، المجلد السابع، (الجزائر، جامعة الشيخ العربي التبسي تبسة، ٢٠٢٣).

٨) ماجد حميد خضير، ''مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي''، مجلة دراسات دولية/ جامعة بغداد، العدد التاسع والأربعون، (بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ٢٠١١).

٩) مروان قبلان، ''سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا''، سياسات عربية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الثامن والعشرون، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧).

١٠) مطلق بن ماجد القحطاني –دانه بن منصور آل ثاني، ''سياسة دولة قطر وتجربتها في الوساطة وتسوية لمنازعات''، سياسات عربية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الواحد والخمسون، المجلد التاسع، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢١).

المقالات

١) أندرياس كريغ –سنام وكيل، ''الضغوط الأمريكية قد تدفع قطر إلى التخلي عن قادة حماس''، صحيفة العرب، السنة ٤٦، العدد ١٢٩٢٩، السبت ٢٠٢٣/١٠/٢١، (لندن، مؤسّسة العرب العالمية للصحافة والنشر، ٢٠٢٣).

٢) بي بي سي، كيف أصبحت قطر وسيطا في أزمات الشرق الأوسط وحروبه؟، موقع يمن فيوتشر، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١٢/١، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٤/٨/٣٠، الساعة: ١١:٥٠ مساء، https://2u.pw/XhoOUdqJ.

٣) حسين إبيش، قطر قد تمتلك مفاتيح مستقبل حركة حماس وغزة، موقع معهد دول الخليج العربية في واشنطن، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١٢/١٨، تاريخ الزيارة: ٣١/ ٨/ ٢٠٢٤، الساعة: ٠٢:٥٠ صباحاً، https://2u.pw/vdNb0mu.

٤) سايمون هاندرسون، علاقات قطر مع واشنطن وإسرائيل في مرحلة إختبار، موقع The Washington Institute for near east policy، تاريخ النشر: ٢٤ أكتوبر ٢٠٢٣، تاريخ الزيارة ٣١ آب ٢٠٢٤، الساعة ٠٢:١٠، https://2u.pw/jG9xKWv.

٥) كاثرين شير –جنيفر هولايس، لماذا نجحت الوساطة القطرية بين حماس وإسرائيل، تعريب: محمد عثمان، موقع DW، تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١١/٢٤، تاريخ الزيارة: ٣١/ ٨/ ٢٠٢٤، الساعة: ١٢:٣٥ صباحاً، https://2u.pw/G6jRhTo.

٦) معهد ستراتيجيكس، مسارات الوجود السياسي لحركة حماس في قطر، تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٤/٢٨، تاريخ الزيارة: ٣١/ ٨/ ٢٠٢٤، الساعة: ١٢:٢٥ صباحاً، https://2u.pw/yVRall49.

التقارير

١) أحمد جميل عزم، قطر وتداعيات حرب ما بعد ٧ تشرين الأول/أكتوبر بين إدارة الصراع وحلِّه، (بيروت، مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٤).

٢) د. جمال عبد الله، ''السياسة الخارجية القطرية: إعادة توجيه أم ضبط للإيقاع؟''، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤).

٣) د. روري ميلر، النموذج القطري ومراجعة نظرية أمن "الدول الصغيرة"، تعريب: د. كريم الماجري، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٨).

٤) عاطف جولاني، محددات الموقف القطري من معركة الطوفان الأقصى، إضاءات سياسية ١١، (بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٢٤).

البيانات الرسمية

١) المركز الإعلامي، ''رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية يشدد على ضرورة الوصول إلى اتفاق لوضع حد للفظائع المرتكبة في غزة''، من خلال الجلسة الافتتاحية لمنتدى قطر الاقتصادي، ١٤/٥/٢٠٢٤، https://2u.pw/EJm9G66e.

٢) بيان وزارة الخارجية القطرية، ''قطر تعرب عن قلقها من تطورات الأوضاع في قطاع غزة وتدعو لوقف التصعيد والتهدئة''، في تاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، (الدوحة، إدارة الإعلام والاتصال، ٢٠٢٣). https://2u.pw/0OKeNFAK.